

مقترح قانون المسؤولية المجتمعية للمؤسسات:

من أجل تحقيق تنمية تضامنية مستدامة والمصالحة بين المؤسسة ومحيطها

مقترح قانون المسؤولية المجتمعية للمؤسسات تمّ تقديمه في مارس 2017 من طرف 28 نائب من كتل نيابية مختلفة. شرعت اللجنة في النظر فيه في أبريل 2017 لتعقد في شأنه 08 اجتماعات تخللتها استماعات لاسيما الى النواب أصحاب المبادرة ووزير الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة. وأنهت اللجنة النظر في فصول مقترح القانون والمصادقة عليه بتاريخ 16 مارس 2018.



الفصل 62 من الدستور:

"تمارس المبادرة التشريعية بمقترحات قوانين من 10 نواب على الأقل أو بمشاريع قوانين من رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة. ويختص رئيس الحكومة بتقديم مشاريع قوانين الموافقة على المعاهدات ومشاريع قوانين المالية. ولمشاريع القوانين أولوية النظر."

اعتمادات سنوية لفائدة المجتمع المحلي في اطار المسؤولية المجتمعية. وتكريساً لمبدأ التشاركية، تمّ التنصيب صلب مقترح القانون على احدث لجنة تضمّ ممثلين عن المجتمع المدني المحلي، تتخذ القرار بخصوص مآل التمويلات حسب حاجيات الجهة وأولوياتها. كما يحدث مقترح القانون مرصداً مقره رئاسة الحكومة يهتمّ بمتابعة تمويل المشاريع التي تنضوي في اطار المسؤولية المجتمعية ويعدّ تقريراً سنوياً يعرض على مجلس نواب.

لقد اشتغلنا على اعداد المقترح مدة سنة كاملة قمنا خلالها بسلسلة من الاستشارات. كما قمنا بالاطلاع على التجارب المقارنة في آسيا وأوروبا وأمريكا، والمشاركة في عديد الندوات التي تناولت هذا الموضوع والتي نظمها بالأساس مكونات المجتمع المدني التي تمّ أخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار. كما نظمت الأكاديمية البرلمانية بالتعاون مع لجنة الطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة يوماً دراسياً في الصدد دعي اليه وزير الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة ووزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وعدد من ممثلي المنظمات الوطنية والخبراء وأعضاء المجلس، وقد تمّ تجميع كلّ الملاحظات المقدّمة من قبل الخبراء ومكونات المجتمع المدني سواء في اطار الاستشارات أو الايام الدراسية وأخذها بعين الاعتبار خلال مناقشة الفصول."

السيدة ليلى أولاد علي
من النواب المساهمين في صياغة مقترح القانون

"لقد عملنا على هذا المقترح من منطلق وعينا بحق المواطن في بيئة سليمة وتكريساً لمبدأ التمييز الايجابي لصالح الجهات المتضررة التي تتواجد بها المؤسسات على غرار المؤسسات الناشطة في مجال البترول والفسفاط والفسفوجيبس. وقد تبلورت فكرة مقترح القانون اثر ما شهدته بعض جهات البلاد من احتقان احتجاجاً على الوضعية البيئية المتردية التي تسببت في افرازها المؤسسات الاقتصادية في هذه الجهات.

المسؤولية المجتمعية للمؤسسات هو مسار دولي انساق فيه عديد الدول يهدف الى المصالحة بين المؤسسة ومحيطها ويساهم في تحسين مناخ العمل صلب هذه المؤسسات، وسيمكن هذا المقترح المؤسسة من الانخراط في المنظومة الدولية ممّا يتيح لها حظوظ أوفر لدخول الأسواق العالمية.

ويقوم مفهوم المسؤولية المجتمعية أولاً على وعي المؤسسة بمسؤوليتها الأخلاقية تجاه محيطها وعواقب أنشطتها على البيئة وعدم اهتمامها بالجانب الاقتصادي الربحي فحسب، ثمّ العمل على اصلاح ما أفسدته المؤسسة على المستوى البيئي والمساهمة في تحسين ظروف عيش المتساكنين لاسيما عبر تمويل مشاريع في مجال التنمية المستدامة. يهدف مقترح القانون اولا الى المصالحة بين المؤسسة ومحيطها عبر تحملها مسؤوليتها الاخلاقية، ثمّ الى حوكمة الأموال التي تنفق في اطار المسؤولية المجتمعية دون ان يكون لها انعكاس ملموس على محيط المؤسسة. ويجبر مقترح القانون المؤسسات، باستثناء ذات الوضعيات الصعبة، على تخصيص

مجلس نواب الشعب في أرقام

أسئلة كتابية تم توجيهها من النواب الى أعضاء الحكومة خلال النصف الثاني من شهر مارس

10

من أعضاء الحكومة تم الاستماع اليهم على مستوى اللجان

04

اجتماعا عقدته اللجان خلال النصف الثاني من شهر مارس

14

مجلس نواب الشعب بين مشاريع القوانين المتدفقة والأولويات التشريعية المحددة

منذ جانفي 2018، تم ايداع 26 مشروع قانون للمجلس، 17 منها تم تصنيفها ذات أولوية بالنسبة للحكومة. وقد حدد مجلس نواب الشعب روزنامة العمل التي سيتبعها في اطار المصادقة على مشاريع القوانين ذات الأولوية، حيث من المزمع المصادقة على 09 منها قبل موفى أفريل، والتي أودع جلها في 2018.

صادق مجلس نواب الشعب منذ بداية الدورة البرلمانية والى حدود 31 مارس 2018 على 24 مشروع قانون. تغطي مشاريع هذه القوانين قطاعات واسعة ومشاكل متنوعة على غرار المالية العمومية، الفلاحة، دفع فرص التنمية، الإدماج الإقتصادي للشباب، تنظيم القطاعات المهنية، دعم إنخراط تونس في محيطها الدولي وغيرها من المجالات.

مشاريع القوانين ذات الأولوية القصوى

- مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 31 لسنة 2015 المؤرخ في 21 أوت 2015 المتعلق بتدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك
- مشروع قانون أساسي يتعلق بهيئة حقوق الإنسان (جاهز للعرض على الجلسة العامة)
- مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات

- مشروع قانون أساسي يتعلق بالقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري (مع طلب استعجال النظر).
- مشروع القانون المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات
- مشروع القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية
- مشروع قانون أساسي يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال
- مشروع قانون عدد 2018/23 يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2015

مشاريع القوانين ذات الأولوية (للمصادقة قبل موفى الدرة النيابية)

- المحاسبات وتنظيمها والاجراءات المتبعة لديها.
- مشروع قانون يتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام
- مشروع قانون أساسي يتعلق بضبط اختصاصات محكمة المحاسبات وتنظيمها والاجراءات المتبعة لديها.

- مشروع قانون أساسي يتعلق بالقانون الاساسي للميزانية.
- مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 64 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بنسبة الفائدة المشطة.
- مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013
- مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2014
- مشروع قانون أساسي يتعلق بضبط اختصاصات محكمة

نشاط اللجان

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

صادقت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة يوم 16 مارس 2018 بإجماع الاعضاء الحاضرين، على مقترح القانون المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات، واستمعت اللجنة يوم 27 مارس 2018 الى هيئة المهندسين المعماريين التونسيين حول مشروع القانون المتعلق بالبنائيات المتداعية للسقوط.



لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

استمعت اللجنة يوم 28 مارس 2017 إلى وزير النقل حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية تعاون بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية في مجال النقل البحري ومشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق في مجال خدمات النقل الجوي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية السودان.

كما نظرت اللجنة في مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الترفيه في الاموال مخصصة لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للعاملين على سفن الصيد البحري.



لجنة التشريع العام

صادقت لجنة التشريع العام في جلسة يوم 28 مارس 2018 على تقريرها حول قرار الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين بخصوص الفصول 11 و24 و33 من مشروع القانون الأساسي المتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة. ونظرت اللجنة في مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام.



لجنة المالية والتخطيط والتنمية

استمعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية يوم 27 مارس 2018 إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية البيع لأجل المبرمة بتاريخ 15 أكتوبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن المساهمة في تمويل مشروع إنشاء سدي السعيدة والقلعة الكبرى ومنشآت نقل المياه المرتبطة بهما.

- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 9 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرف في صندوق "إفريقيا ننمو معا" للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة المناطق السقوية من خلال تنمية سلاسل القيمة.

- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 5 أكتوبر 2017 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل برنامج دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية.

لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

نظرت لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي يوم الأربعاء 28 مارس 2018 في برنامج عملها للفترة المقبلة. وتداول أعضاء اللجنة في الملفات المعروضة حول طلبات الاستماع الصادرة عن جمعيات المجتمع المدني ذات العلاقة بالتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

خصصت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية جلستها يومي 27 و30 مارس 2018 لمواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل. واستمعت اللجنة يوم 28 مارس 2018 إلى ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية حول نفس مشروع القانون.

اللجان الخاصة:

لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

عقدت اللجنة يوم 19 مارس جلسة استماع في خصوص حادثة الاعتداء بالعنف على بعض التلاميذ المصابين بالتوحد داخل المدرسة الكائنة بولاية أريانة. حيث أكد أعضاء اللجنة في تدخلاتهم أنّ الحلّ المنشود لا يكمن في غلق المدرسة بل في اتخاذ عدّة تدابير للنهوض بأوضاع هذه الفئات ومنها تكثيف المراقبة حتى لا تتكرر مثل هذه الأفعال ومحاسبة مرتكبيها إن وجدوا بكل حزم وطبقا للقانون.

كما استمعت اللجنة خلال هذه الجلسة إلى عدد من أساتذة وتلاميذ معهد المكفوفين ببئر القصعة وإلى ممثلين عن فرع تونس للاتحاد التونسي لإعانة الأشخاص القاصرين ذهنيا. وتعهّد رئيس اللجنة بمتابعة مطالب مديرة الفرع المتمثلة خاصة في تفعيل الأمر الحكومي عدد 100 لسنة 2018 المؤرخ في 22 جانفي 2018 وصرف المنح .

لجنة الأمن والدفاع

استقبلت اللجنة يوم 19 مارس ممثلين عن المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون. حيث خصص هذا اللقاء للاطلاع على برامج المكتب المذكور واستكشاف فرص التعاون

لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية

استمعت اللجنة يوم 19 مارس 2018 إلى رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة حول التقرير السنوي للهيئة لسنة 2016. وأشارت رئيسة الهيئة إلى مختلف العراقيل والصعوبات التي اعترضت الهيئة خلال أدائها لمهامها والمتمثلة أساسا في عدم تعاون بعض مؤسسات الدولة معها والامتناع عن مدّها بالمعلومات والوثائق المطلوبة. وبخصوص مسألة التمديد، بيّنت الهيئة أنّ قرار التمديد كان بناء على استشارة قانونية لدى خبراء في العدالة الانتقالية، أجمعوا على أنّ التمديد من صلاحيات الهيئة. مؤكدة على دور السلطة التشريعية في مسألة سدّ الشغور وفي إنجاح مسار العدالة الانتقالية بصفة عامة وإرجاع الثقة بين الدولة والمجتمع وإرساء مصالحة وطنية شاملة.



لجنة التحقيق حول شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي إلى مناطق القتال

استمعت اللجنة يوم 28 مارس إلى كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية الذي عبّر عن استعداد الوزارة للتعاون مع اللجنة والتنسيق معها بخصوص إيجاد الآلية الأنجع للتواصل مع الدول المعنية بظاهرة التسفير، مشيراً إلى غياب مخاوف من استغلال جوازات السفر التي سبق الاستيلاء عليها من بعض التمثيليات الدبلوماسية، نظراً لحرص وزارة الشؤون الخارجية على القيام بكل الإجراءات اللازمة في الإبان لإلغاء استعمالها بشكل فوري عند كل مناطق العبور عن طريق التعاون الدولي وخاصة مع الإنتربول.

لجنة شؤون التونسيين بالخارج

استمعت اللجنة يوم 29 مارس إلى وزير التجارة وكاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية حول الإجراءات الجديدة الواردة بالأمرين الحكوميين عدد 235 لسنة 2018 المتعلقة بتسوية الوضعية الدبلوماسية للعربات السيارة والدراجات النارية المنتفعة بنظام الإعفاء الكلي من المعاليم والأداءات بعنوان العودة النهائية للتونسيين المقيمين بالخارج، وعدد 236 لسنة 2018 المتعلقة بإتمام وتنقيح الأمر عدد 197 لسنة 1995 المتعلقة بضبط الامتيازات الجبائية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج وشروط منحها.

وأكد الوزير أن الحكومة تهدف من وراء هذا الإجراء محاربة السوق السوداء التي أفرزها التفويت في الـ "FCR" مبيّناً أن اتخاذ هذا الإجراء لم يكن وليد ضغوط من قبل مورّدي السيارات كما يروج البعض.



الزيارات الميدانية

أدى أعضاء لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة زيارة ميدانية إلى ولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة وذلك يومي 15 و 16 مارس 2018، تولّوا خلالها متابعة نشاط ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي ومناطق تدخله.

15 و 16
مارس 2018

الجلسات العامة

22 مارس 2018

بالإضافة للتساؤل حول عدم صدور الأوامر الترتيبية الخاصة ببعض القوانين لاسيما قانون المالية لسنة 2018. وتطرق رئيس الحكومة من جهته الى عديد المواضيع أبرزها المشكل الهيكلي المتعلق بالمالية العمومية وإلى رؤية الحكومة في مسألة إصلاح الصناديق الإجتماعية وفي إصلاح منظومة الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية، بالإضافة الى المجال الأمني ومدى نجاح الحكومة على هذا المستوى.

24 و 26 مارس 2018

خصّصت هاتين الجلستين للنظر في قرار هيئة الحقيقة والكرامة التمديد في أعمالها بسنة إضافية، وقد تمّ التصويت برفض التمديد بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

29 مارس 2018

خصّصت هذه الجلسة للانطلاق في مناقشة فصول مشروع القانون المتعلق بمجلة الجماعات المحلية والتصويت عليها.

خصّصت هذه الجلسة للنقاش العام حول مشروع القانون المتعلق بمجلة الجماعات المحلية. وخلال كلمته في مستهلّ الجلسة، شدّد رئيس المجلس على أهمية مشروع القانون باعتباره يمهد الطريق أمام الانتخابات البلدية مؤكّدا حرص المجلس على المصادقة عليه في أقرب الاجال. كما بيّن أنّ العمل على مجلة الجماعات المحلية صلب لجنة تنظيم الإدارة تطلّب جهدا إستثنائيا حتى يكون النصّ متوازنا وقابلا للتطبيق والتنفيذ. هذا واكّد ضرورة وضع خطة ومنهجية شاملة لإرساء مسار اللامركزية خصوصا وأن الفصل 14 من الدستور أقرّ إلزام الدولة في دعم اللامركزية.

23 مارس 2018

عقد مجلس نواب الشعب جلسة حوار مع الحكومة حول الوضع العام بالبلاد، تطرّق خلالها النواب عبر مداخلاتهم الى مواضيع عدّة على غرار مدى تقدّم الاصلاحات الكبرى للحكومة لاسيما في المالية العمومية واصلاح المؤسسات العمومية، الى جانب الانتخابات البلدية والأزمة بين وزارة التربية والنقابة الاساسية للتعليم الثانوي وملف قطاع الحضائر،

